الأمم المتحدة

A/75/273

الجمعية العامة

Distr.: General
30 August 2020
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

البند 18 (ب) من جدول الأعمال المؤقت

التنمية المستدامة

متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

تقرير الأمين العام

موجز

أُعدَّ هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة 217/74. وهو يغطي الفترة من آب/أغسطس 2019 إلى تموز/يوليه 2020، ويقدم استعراضا للتقدم المحرز والتحديات المستمرة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في تنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). ويتضمن التقرير موجزا للإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيون الدوليون الآخرون، التي أُبلغ عنها في إطار الرد على الاستبيان الذي أصدرته الأمانة العامة. ويقدم أيضا معلومات مستكملة عن حالة تنفيذ الولايات الإضافية التي دعت إليها الجمعية العامة. وفي ضوء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التي ما زالت مستمرة في العالم، يتضمن هذا التقرير أيضا فرعا خاصا يتناول جائحة كوفيد-19 والدول الجزرية الصغيرة النامية.

280820 210820 20-10283 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - أُعد هذا التقرير استجابة للفقرة 19 من قرار الجمعية العامة 217/74 وللطلب الوارد في الفقرة 36 من القرار 228/73. وقد استُشيرت خلال إعداده مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها اللجان الإقليمية، علاوة على المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية، والمجموعات الرئيسية، والدول الأعضاء. وأصدرت الأمانة العامة استبيانا ورد بشأنه ما مجموعه 25 ردا[1]، منها 10 ردود من الدول الأعضاء و 12 ردا من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة و 3 ردود من المنظمات الدولية. وبسبب فرض حد أقصى لعدد كلمات التقارير، فقد صيغ هذا التقرير في شكل يوجز ما ورد من مساهمات. أما النص الكامل لجميع الردود والمساهمات الواردة، فهو متاح على الرابط التالي: https://sidsnetwork.org.

2 - ويتضمن هذا التقرير، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، ثلاثة فروع. ويتضمن الفرع الثاني معلومات تتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، المقدمة ردا على استبيان الأمانة العامة؛ ويقدم الفرع الثالث معلومات مستكملة عن حالة تنفيذ الولايات الإضافية التي طلبتها الجمعية العامة لاتخاذ إجراءات من جانب الأمين العام؛ ويتضمن الفرع الرابع مناقشة بشأن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والدول الجزرية الصغيرة النامية.

ثانيا - التنفيذ والرصد والمتابعة

3 - تظل الدول الجزرية الصغيرة النامية حالة خاصة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة بالنظر إلى ما تتفرد به من مواطن ضعف مميّزة لها. وهي مقيَّدة في تحقيق أهدافها في جميع أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة. وتفضي جائحة كوفيد-19 وآثارها الاجتماعية والاقتصادية المدمّرة إلى مزيد من الضغط على هذه المجموعة الضعيفة من الدول.

ألف - أحدث المعلومات الواردة من الدول الأعضاء

4 - في الإطار الاستراتيجي لوكالة التنمية النمساوية (2019-2021) تبيانُ المجالات ذات الأولوية التي حددتها النمسا للتعاون مع أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. وتشمل هذه المجالات إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، والطاقة المتجددة، والتنمية الريفية من أجل زيادة الأمن الغذائي. ويقدم صندوق الكوارث الخارجية[2] التابع للوزارة الاتحادية النمساوية للشؤون الأوروبية والدولية الدعم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في حالات الطوارئ. ودعما لجهود الدول الجزرية الصغيرة النامية الرامية إلى

(1) وردت المساهمات من: البحرين، وبلجيكا، وتركيا، وفرنسا، وفيجي، وقطر، وكوراساو، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومرفق البيئة العالمية، والمنظمة الدولية للهجرة، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة.

(2) انظر: www.entwicklung.at/en/themes/humanitarian-aid/foreign-disaster-fund-fdf.

الحصـــول على الطاقة الحديثة وزيادة كفاءة الطاقة، تواصـــل الوكالة تعزيز تعاونها مع الجماعة الكاريبية[3] وجماعة بلدان المحيط الهادئ[4] في مجال تنمية قدرات المراكز في كل من الجماعتين في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة[5]،[6]. وتتخذ الوكالة أيضا إجراءات قوية لتمكين النساء والفتيات وللنهوض بالمساواة بين الجنســـين، وذلك في كل برامجها ومشـــاريعها التعاونية. وفي الفترة 2018–2019، أنفقت النمســـا ما مجموعه 894 3 مليون دولار على الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال الطاقة المستدامة.

5 - وأبلغت البحرين عن مواصـــلة تنفيذ خطتها الوطنية للتنمية، وعن رؤية البحرين الاقتصـــادية لعام 2030[7]، وخطة عملها الخمســـية. وكلاهما متوائم مع خطة التنمية المســـتدامة لعام 2030 وينفذ ما يتعلق بالمجالات ذات الأولوية في التنمية المستدامة للدول الجزرية الصـغيرة النامية التي سُـلط الضـوء عليها في مســـار ســـاموا. والمجلس الأعلى للبيئة هو الهيئة التنظيمية المســـؤولة عن حماية جميع الموارد الطبيعية في البحرين. وقد بذل المجلس الأعلى جهودا كبيرة في تعزيز حماية البيئة وحفظ الموارد الطبيعية. وارتفعت النســـبة المئوية للمناطق البحرية المحمية في البلد إلى 21 في المائة، متجاوزة الهدف المحدد دوليا وهو 10 في المائة.

6 - وجددت بلجيكا دعمها (بمبلغ إجماليه 000 980 دولار) لأحد مشـاريعها المتعلقة بالمحيطات التي تمولها، وهو الأكاديمية العالمية لعلوم المحيطات[8]. ويروم هذا المشروع، الذي تنفذه اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونســـكو)، والذي مُدد لفترة ثلاث سـنوات أخرى، إلى بناء قدرات منصـفة فيما يتصـل ببحوث المحيطات ومراقبتها وخدماتها في جميع الدول الأعضـــاء في اللجنة. وتعطي الأكاديمية العالمية، عند انتقاء المرشـــحين، الأولويةَ لمواطني الدول الجزرية الصـغيرة النامية. وقد استفاد حتى الآن ما مجموعه 36 مرشحا من الدول الجزرية الصـغيرة النامية من منح الأكاديمية العالمية، منهم 9 من الجمهورية الدومينيكية، و 5 من موريشـــيوس، و 4 من كل من فيجي وسـنغافورة، ومرشـحَين من كل من جزر القمر وسـيشـيل وتيمور - ليشـتي، ومرشـح واحد من كل من كابو فيردي، وجامايكا، وملديف، وســـان تومي وبرينســـيبي، وتونغا، وترينيداد وتوباغو. وأعلنت بلجيكا عن بدء مشـروع جديد أُطلق عليه اسـم "شـبكة الإنذار بالإغارة البيولوجية البحرية في جزر المحيط الهادئ". ويهدف هذا المشـــروع، الذي ســـتنفذه اللجنة أيضـــا، إلى التصـــدي لخطر الأنواع الدخيلة المُغيرة في الدول الجزرية الصـغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ. ويستمر المشروع لمدة 36 شـهرا، ابتداء من عام 2020، ويُدعَم بمنحة قدرها 000 850 دولار.

7 - ويتركز الدعم الذي تقدمه فرنسـا إلى أشـد البلدان ضـعفا، بما فيها الدول الجزرية الصـغيرة النامية، على التكيف مع تغير المناخ وبناء القدرة على الصـــمود. ويقدم مشـــروع الوكالة الفرنســـية للتنمية المســـمى

(3) انظر: https://caricom.org.

(4) انظر: www.spc.int.

(5) انظر: www.ccreee.org.

(6) انظر: www.pcreee.org.

(7) انظر: www.moic.gov.bh/en/Ministry/bahrain-economic-vision-2030.

(8) انظر: https://classroom.oceanteacher.org.

Adapt'Action[9] الدعمَ للبلدان التي تلتمس المساعدة التقنية من أجل تنفيذ التزاماتها على الصعد المؤسسية والمنهجية والتنفيذية فيما يتعلق بالتكيف مع تغير المناخ. ويدعم المشروع (30 مليون يورو على مدى أربع سنوات) 15 بلدا ومنظمة إقليمية في أفريقيا، في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي عام 2019، بدأت الوكالة، من خلال مشروع Sunref[10]، مشروعا بقيمة قدرها 10 ملايين يورو لدعم تطوير الطاقة المتجددة في موريشيوس.

8 - وقدمت فرنسا أيضا معلومات مستكملة عن مبادرتها المتعددة المانحين المسماة "نظم مخاطر المناخ والإنذار المبكر".[11] وهذه المبادرة، التي بدأت في عام 2015، في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تدعم أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية وتضع مشاريع تساعد على تنفيذ خدمات الإنذار المبكر القائمة على الوعي بالمخاطر، وذلك لإنقاذ الأرواح وإتاحة السلع وسبل العيش. وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، يجري حاليا تنفيذ مشروع بقيمة قدرها 2,5 مليون دولار في إطار المبادرة، ويستفيد منه بشكل مباشر فيجي، وجزر كوك، وكيريباتي، ونيوي، وتوفالو، وساموا، وتونغا، وبالاو، وناورو، وجزر مارشال، وتوكيلاو. وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت الوكالة الفرنسية للتنمية، في الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، عن بدئها مبادرة المحيط الهادئ المشتركة بشأن التنوع البيولوجي وتغير المناخ والقدرة على الصمود (مبادرة كيوا)[12]، وذلك بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ونيوزيلندا وأستراليا. والهدف العام للمبادرة هو إنشاء تحالف دولي لتعبئة موارد مالية أكبر لتسريع وتبسيط تمويل عمليات التكيف وحماية التنوع البيولوجي. وتروم المبادرة دعم 19 من الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقاليم ما وراء البحار في منطقة المحيط الهادئ وسكانها في مجال التكيف مع آثار تغير المناخ وحماية تنوعها البيولوجي بتنفيذ حلول مستمدة من الطبيعة. وانضمت كندا منذ ذلك الحين إلى المبادرة.

9 - وأفادت مالطة بأنها أنفقت 000 55 دولار خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتنفيذ أنشطة في مجالين من مجالات الأولوية الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار مسار ساموا، وهما: المحيطات والبحار، ووسائل التنفيذ، بما في ذلك الشراكات.

10 - وأفادت دولة قطر أنها أنفقت في عام 2019 ما مجموعه 302 559 دولار على الدول الجزرية الصغيرة النامية، على النحو التالي: 000 196 دولار لحكومة جزر البهاما و 000 100 دولار لحكومة كوبا، لدعم التصدي للأعاصير والعواصف المدارية والإغاثة منها؛ و 359 216 دولارا لهايتي لدعم بناء المدارس في المناطق النائية؛ و 888 13 دولارا لتيمور - ليشتي لقطاع التعليم، بما يشمل دعم المنقطعين عن الدراسة؛ و 055 53 دولارا لغينيا - بيساو لدعم حصول الفئة الضعيفة من الفتيات والفتيان على التعليم الابتدائي الجيد.

(9) انظر: www.afd.fr/en/ressources/what-adaptaction-facility.

(10) انظر: www.sunref.org/en/.

(11) انظر: www.crews-initiative.org/en.

(12) انظر: https://ec.europa.eu/international-partnerships/news/launch-joint-pacific-initiative-biodiversity-climate-change-and-resilience_en.

11 - والوكالة التركية للتعاون والتنسيق هي المنظمة الرسمية للتعاون الإنمائي الدولي في تركيا. وتوجد الوكالة، التي تعمل في 150 بلدا من خلال مكاتبها الـ 62 لتنسيق البرامج، في 60 بلدا في خمس قارات، ويوجد أحدها في جزر القمر، وهي دولة جزرية صغيرة نامية. ومن المبادئ الرئيسية لتعاون تركيا مع شركائها اتباع نهج قائم على الطلب. وكانت قطاعات التعليم العالي والزراعة والتصدي لحالات الطوارئ هي الأولويات التي كان عليها طلب أكثر من غيرها والتي تمت الاستجابة بشأنها في الدول الجزرية الصغيرة النامية حتى الآن. وفي عام 2019، أنفقت تركيا 1,5 مليون دولار على المجالات التالية ذات الأولوية في مسار ساموا: الحد من مخاطر الكوارث، 000 5 دولار؛ والأمن الغذائي والتغذية، 000 90 دولار؛ والنقل المستدام، 000 5 دولار؛ ووسائل التنفيذ، 000 100 دولار؛ والتعليم العالي، 1,2 مليون دولار؛ والتصدي لحالات الطوارئ، 000 50 دولار؛ وسياسات القطاع العام والتنظيم الإداري، 000 25 دولار؛ وإصلاح النظام الأمني والإدارة، 000 15 دولار.

12 - ومنذ عام 2019، ما فتئت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية تستعرض نهجها السياساتي تجاه الدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي بصدد وضع استراتيجيتها المستمرة لتعكس التحديات الأخيرة الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وتركز المملكة المتحدة، بصفة خاصة، على معالجة مسألة حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على التمويل بشروط ميسرة. ويُنظَر حاليا في موعد عقد مؤتمر بشأن هذا الموضوع. وقد خصصت المملكة المتحدة أموالا إنمائية كبيرة للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقتي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ، وستواصل القيام بذلك. واستشرافا للمستقبل، تنظر المملكة المتحدة في كيفية دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في تجميع الموارد وإدارة تصديها لجائحة كوفيد-19. وتدعم المملكة المتحدة أيضا مواصلة تطوير السندات الزرقاء والخضراء، بوسائل منها الاستخدام المحتمل لبورصة لندن لإصدار أدوات مالية من هذا النوع مستقبلا.

13 - وأكدت فيجي، في ردها الشامل، جملة أمور منها التزامها المستمر بتنفيذ مسار ساموا وخطة عام 2030. وقبل جائحة كوفيد-19، توقعت فيجي أن يكون دخل الفرد فيها 000 10 دولار عندئذ، وأنه سيزيد بأربعة أضعاف بحلول عام 2036. وبنمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، توقعت أن ينخفض الدين الحكومي إلى 35 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات العشرين المقبلة وأن ينخفض معدل البطالة إلى أقل من 4 في المائة. لكن جميع هذه التوقعات تأثرت تأثرا شديدا من جراء جائحة كوفيد-19.

14 - وأفادت حكومة فيجي، فيما يتعلق بمخصصات الميزانية الوطنية، بأن اعتمادات مناسبة، إجماليها 858 967 678 2 دولارا من دولارات فيجي، تمثل 69,7 في المائة من الميزانية الإجمالية البالغة 900 928 840 3 دولار من دولارات فيجي، قد خُصصت لمعالجة كل واحد من المجالات ذات الأولوية في مجال التنمية المستدامة في مسار ساموا للفترة 2019-2020.

15 - وقدمت كوراساو[13] أيضا ردا موضوعيا. وأكّدت أن 69 في المائة من خطتها الإنمائية الوطنية تتمشى مع أهداف التنمية المستدامة، بفضل ما تتلقاه من دعم من بعثة الدعم المعنية باستراتيجية التعميم والتسريع ودعم السياسات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد حددت البعثة خمسة مجالات ذات أولوية في مسار ساموا، وهي: إدارة المياه، وإدارة المحيطات، والطاقة المستدامة، والنمو الاقتصادي

(13) انظر قائمة الأعضاء المنتسبين للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

المستدام، وتحسين نظام التعليم، بوصفها عوامل إيجابية ذات تأثير مضاعف في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وخصصت كوراساو المبالغ التالية لتنفيذ هذه المجالات ذات الأولوية في مسار ساموا في عام 2020: تغير المناخ، 000 8 دولار؛ والحد من مخاطر الكوارث، 000 100 دولار؛ والمياه والصرف الصحي، 000 165 دولار؛ والنقل المستدام، 1,65 مليون دولار؛ وإدارة المواد الكيميائية والنفايات، 000 20 دولار.

باء - أحدث المعلومات الواردة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

16 - تشكل الدول الجزرية الصغيرة النامية أغلبية البلدان والأقاليم التي تستفيد من خدمات المكاتب متعددة الأقطار، وقد دعت إلى زيادة الدعم وتحسينه وتصميمه بما يلائم احتياجاتها فيما يتعلق بتنفيذ مسار ساموا وتحقيق الأهداف الطموحة الواردة في خطة عام 2030. ويشمل ذلك ما يلي: زيادة الوجود المادي؛ وتخصيص الموارد السياساتية والتقنية؛ وتيسير المزيد من المشاركة في المحافل الحكومية الدولية العالمية والإقليمية؛ وتعزيز القدرات المتعلقة بالبيانات وتحسين فرص الحصول على التمويل من أجل تحقيق التنمية المستدامة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

17 - ويود الأمين العام أن يكرر التأكيد على أنه في تقريره عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 243/71 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/75/79-E/2020/55، الفقرات 145-170)، واستجابة للطلب المذكور أعلاه واستنادا إلى العمل الذي قامت به مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، أوصى بعدد من الالتزامات التفصيلية في ستة مجالات عمل، بما في ذلك الالتزام بأن تستعرض منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مساعدتها البرنامجية المحددة المقدمة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية وتعد عروضا وبرامج جديدة أو مستكملة لهذه الدول بحلول نهاية عام 2020. وفي أثناء ذلك، ستستعرض كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية النماذج الحالية لتخصيص موارد الكيانات، بالتشاور مع هيئات إدارتها، بغية استكشاف مدى إمكانية تجاوز التصنيف على أساس الأقطار والدخل القومي، وإدماج الأوجه المتعلقة بقابلية التضرر ضمن المعايير المتبعة في تخصيص الموارد الأساسية.

18 - وتواصل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الاحتفاظ بهيكل برنامجي ومركّز مكرَّس لدعم أولويات التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والإقليمي للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي. وتشمل النتائج المتوقعة لهذه الخدمة ما يلي: تحسين الإدارة المالية السليمة وتنويع الأسواق؛ وتعزيز التطبيق الأوسع نطاقا للمعلومات والاتصالات والتكنولوجيا لأغراض تحقيق التنمية؛ وتحسين آليات الرصد والإبلاغ على المستوى الوطني لقياس التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومسار ساموا؛ والنهوض بالتنمية الاجتماعية، بما يشمل المسائل الجنسانية؛ وتعزيز إدماج تدابير الحد من مخاطر الكوارث في التخطيط القومي؛ وتعزيز القدرات الإحصائية لبلدان منطقة البحر الكاريبي لدعم زيادة فعالية وضع السياسات استنادا إلى الأدلة؛ وتقديم الدعم في الوقت المناسب بشأن مواضيع التنمية المستدامة المستجدة والناشئة، والاسترشاد في ذلك بقرارات الجمعية العامة وغيرها من القرارات الحكومية الدولية.

19 - ومن خلال التقييمات التقنية وحلقات العمل الوطنية، يهدف الدعم البرنامجي الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى تحسين القدرات الوطنية في مجال تصميم وتنفيذ

تخطيط التنمية المستند إلى الأدلة والقدرات المتعلقة باستعراض ومتابعة تنفيذ خطة عام 2030. ومن البلدان المستفيدة دومينيكا، وسانت لوسيا، وأروبا، وجزر البهاما، وجزر فرجن البريطانية، وغرينادا، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت مارتن. ومن التعهدات البارزة الأخرى التي أُبلغ عنها مبادرة مبادلة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ[14] وتقييمات الأضرار والخسائر[15]؛ ومبادرة "منطقة البحر الكاريبي أولا".

20 - ووضعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مشروع استراتيجية لمنطقة المحيط الهادئ للفترة 2020-2024. وسيسترشد تنفيذ الاستراتيجية بالمهام الأساسية للجنة، وهي: وظيفة عقد الاجتماعات، والوظيفة المتعلقة بالعمل كمركز فكر وإدارة المعارف؛ ووظيفة بناء القدرات. وبالنسبة للفترة المتبقية لتنفيذ مسار ساموا، سيتم الدعم الذي تقدمه اللجنة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجالات التركيز والنتائج الخمسة المقترحة التالية: (أ) تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث؛ (ب) الإدارة والاستخدام المستدامان للمحيطات؛ (ج) التكامل والترابط الإقليميان؛ (د) الإدماج الاجتماعي، وتخفيف وطأة الفقر، والمساواة بين الجنسين؛ (هـ) الشراكات والبيانات والرصد والإبلاغ. وفيما يتعلق بالنفقات الفعلية أو المتوقعة لتنفيذ مسار ساموا، أفادت اللجنة بأن مبلغا إجماليه 968 467 1 دولارا خصص لعام 2019، منه 457 467 دولارا خُصص لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بمساهمة من الدول الجزرية الصغيرة النامية.

21 - وقدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إفادتين مستجدتين عن برامجه في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ففي هايتي، يعمل المكتب عن كثب مع مديرية الحماية المدنية لتعزيز قدرات المُنْجدين الأوائل وتحسين تأهب البلد للكوارث. وشملت هذه البرامج دعم المديرية في وضع خطة الطوارئ الوطنية، والتدريب بشأن تقييم الاحتياجات ومنهجية فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والتنسيق في حالات الكوارث. وتشمل أولويات المكتب لعام 2019 في هايتي ما يلي: دعم مديرية الحماية المدنية استعدادا لموسم الأعاصير؛ ودعم الشركاء في مجال العمل الإنساني للتغلب على التحديات التي تواجه الحصول على معلومات دقيقة عن الحالات على أرض الواقع وضمان توافرها؛ وإنجاز استعراض عام للاحتياجات الإنسانية يستند إلى الأدلة وخطة للاستجابة الإنسانية ذات أولويات محددة بدقة لعام 2020؛ وجمع الموارد المالية اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة.

22 - وبالنسبة للفترة 2020-2021، سيدعم مكتب المحيط الهادئ التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ في بناء قدراتها على تحمل تغير المناخ عن طريق تعزيز التصدي المنسق لحالات الطوارئ، والجاهزية العملياتية (التأهب)، وإقامة الشراكات الاستراتيجية والعملياتية. وتؤكد هذه الأولويات الشاملة الدور المستمر الذي يضطلع به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في دعم جهود التصدي التي تقودها الحكومات في منطقة المحيط الهادئ، وضمان أن يكون التصدي لحالات الطوارئ مناسبا لكل سياق على حدة، ومُتسما بطابع محلي قدر الإمكان، ومُصمَّما بما يوافق الاحتياجات وقائما على الطلب، ومستفيدا من قدرات التصدي التكميلية التي يتوافر عليها الشركاء الرئيسيون. وتنصب الجهود التي يبذلها المكتب فيما يتعلق بالتدريب التقني وبناء القدرات، ولا سيما لفائدة المكاتب الوطنية المعنية بإدارة الكوارث، على مجالي التنسيق وإدارة المعلومات في البلدان الأكثر تعرضا للخطر ذات الأولوية، وهي فيجي،

(14) انظر: www.cepal.org/en/news/eclac-establishes-task-force-caribbeans-debt-swap-initiative.

(15) انظر: www.cepal.org/en/publications/4900-economic-impact-disasters-evidence-dala-assessments-eclac-latin-america-and.

وساموا، وجزر سليمان، وتونغا، وفانواتو، وكذلك في جزر كوك، وكيريباتي، ونيوي، وتوفالو. ويعمل المكتب أيضا مع أصحاب المصلحة الإقليميين الآخرين العاملين في مجال تغير المناخ وبناء القدرة على الصمود، بما في ذلك جماعة المحيط الهادئ، وبرنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ، وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، ومنتدى تنمية جزر منطقة المحيط الهادئ، وجامعة جنوب المحيط الهادئ، وأجهزة الأرصاد الجوية الإقليمية والوطنية.

23 - وبالإضافة إلى جهود الدعوة وحشد الموارد، فإن مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية مكلف بتعزيز الاتساق وكفالة إدماج أولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال منظومة الأمم المتحدة وعملياتها، بما في ذلك على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. وسيواصل المكتب تنظيم اجتماعات لجهات التنسيق الوطنية التابعة للدول الجزرية الصغيرة النامية[16]، مما يتيح لها فرصة تبادل الخبرات وأفضل الممارسات وإقامة الشبكات، مع إتاحة فهم أفضل لوسائل التنفيذ القائمة، بما في ذلك نماذج التمويل والأعمال التجارية، بغية معالجة الثغرات والتحديات في مجال التنفيذ.

24 - وبالنسبة للفترة 2019-2020، رُصد مبلغ إجماليه 800 113 دولار[17] لدعم جهات التنسيق الوطنية. وخصص أيضا مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية مبلغ 655 105 دولارا[18] لتنفيذ حملته الصحفية المعنونة "أصوات الجُزر"[19]، وفي عام 2020، يعتزم المكتب عقد منتدى شبكة الأعمال العالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية[20]. وسيدعم المنتدى أيضا المشاورات بين حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع المدني والقطاع الخاص على هامش مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة (المؤتمر المعني بالمحيطات) لعام 2020[21]، ومؤتمر "محيطنا"[22] المقرر عقده في بالاو في كانون الأول/ديسمبر 2020.

25 - ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) مكلف بعدة أمور منها التصدي للتحديات التجارية والاستثمارية والإنمائية المستمرة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، كما أن استراتيجيته للتنفيذ تشمل أربعة مستويات، على النحو التالي: (أ) التأكيد على ضرورة أن يكون لدى الأمم المتحدة معايير دقيقة للتصنيف في فئة الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ (ب) إبراز المسائل المتعلقة بقابلية التضرر الشديد من الكوارث في الجزر؛ (ج) تحديد تدابير الدعم الخاص الأنسب للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ (د) تزويد الدول الجزرية الصغيرة النامية المختارة بالخدمات الاستشارية ذات الجدوى. وهذا العمل المتعدد الأوجه موجه إلى حد كبير لدعم جهود بناء القدرات الإنتاجية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

---

(16) انظر: https://unohrlls.org/sids-national-focal-points/.

(17) دعم مقدَّم من حكومة إيطاليا.

(18) دعم مقدَّم من حكومة هولندا.

(19) انظر: https://unohrlls.org/island-voices/.

(20) انظر: https://sidsgbn.org/.

(21) انظر: www.un.org/en/conferences/ocean2020

(22) انظر: www.ourocean2020.pw/.

26 - وفيما يتعلق بالفترة المتبقية لتنفيذ مسار ساموا، حدد الأونكتاد المجالات التالية بوصفها مجالات ذات أولوية: (أ) مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية الأقل نموا على "الخروج من هذه الفئة بذكاء"؛ (ب) تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر واجتذابه؛ (ج) دعم الجهود الرامية إلى تعزيز إنشاء المؤسسات الصغيرة؛ (د) المساعدة في إيجاد فرص تجارية في اقتصاد المحيطات؛ (هـ) دعم البعد الجنساني للتجارة؛ (و) تشجيع التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛ (ز) الاستثمار في تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض الابتكار وريادة المشاريع؛ (ح) دعم الخدمات اللوجستية التجارية والنقل البحري[23].

27 - وفي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، توجد، ضمن شعبة أهداف التنمية المستدامة التابعة لها، وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية (انظر A/50/422، الفقرة 7). والوحدة مكلفة بجملة أمور منها دعم أعمال الأمانة الفنية للآليات الحكومية الدولية والآليات المشتركة بين الوكالات وإعداد تقارير عن أولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك رصد تنفيذ مسار ساموا. والدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا هما الفئتان الضعيفتان اللتان حددتهما إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لكي تعطيهما الأولوية في ما تقدمه من دعم. وتقدم الإدارة دعمها إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال نهج تتبعه على نطاق الإدارة ككل. ونفذت عدة شُعب في الإدارة مبادرات لبناء القدرات في الدول الجزرية الصغيرة النامية أو تعمل على تنفيذها حاليا. فعلى سبيل المثال، بذلت شعبة المؤسسات العامة والإدارة الرقمية ومكتب مشاريع الأمم المتحدة لشؤون الحوكمة التابع لها جهودا متواصلة لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية بإجراء البحوث وتنفيذ أنشطة تنمية القدرات وتقديم الدعم الحكومي الدولي للتوعية بالتحديات الفريدة التي تواجهها هذه الدول في تنفيذ مسار ساموا. وتنفذ الشعبة حاليا، بالتعاون مع الوحدة، مشروعا لتنمية القدرات يركز على الحوكمة والمؤسسات العامة في فيجي وفانواتو.

28 - ولضمان تقديم دعم أكثر ملاءمة للسياسات والدعم التقني لنظام المنسقين المقيمين المنشَّط، حددت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التحليل القطري المشترك كمدخل رئيسي لتوجيه قيادتها الفكرية ودعمها في مجال تنمية القدرات من المستوى العالمي إلى الصعيدين الإقليمي والقطري، بما في ذلك من خلال المكاتب المتعددة الأقطار. وقد أُنشئت فرقة عمل مشتركة للتحليل القطري تابعة للإدارة بهدف تحديد وتنسيق السبل التي تمكّن الإدارة من أن تدعم بفعالية وبشكل منهجي التحليلات القطرية المشتركة الجديدة في حدود القدرات والموارد القائمة، وتيسير مشاركتها في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وتتعاون الإدارة وفريق الأمم المتحدة القطري في منطقة المحيط الهادئ في إطار هذه المبادرة. وقدمت الإدارة أيضا دعمها إلى أروبا من أجل استعراض خطتها الإنمائية الوطنية للفترة 2020-2025. وتقوم وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية حاليا بتنفيذ مشروع لتنمية القدرات في مجال النمو الأزرق يستهدف الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

29 - ويشرف مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث على تنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030. وبموجب هذا الإطار، يُعترف بأن أوجه الضعف الخاصة التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية في مواجهة الكوارث تشكل عائقا، مما يؤخر تقدمها في تحقيق أهداف خطة عام 2030. ومن الأنشطة الرئيسية للمكتب ما يلي: (أ) تقديم الدعم لوضع استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث تتسق مع خطط التكيف واستراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية؛ (ب) إعداد مواجيز

(23) للاطلاع على سرد كامل لأنشطة الأونكتاد الداعمة لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية، انظر: TD/B/64/9.

لأنماط مخاطر الكوارث. وقد عزز المكتب مبادراته المحددة الأهداف الرامية إلى بناء قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال إجراء دورات تدريبية مصممة وفقا للاحتياجات وتبادل فرص التعلم من الأقران لمواجهة ما يخصها من تحديات، بما يشمل المسائل المتعلقة بجمع البيانات والمعلومات عن مخاطر الكوارث والمناخ وتقاسمها، وذلك لدعم الرصد المشترك الفعال للتقدم المحرز في تنفيذ إطار سينداي وأهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس.

30 - وأفاد مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث أيضا عن استحداث دورة للتعلم الإلكتروني بشأن مرصد إطار سينداي، وهي دورة تكمّل حلقات العمل التدريبية الوطنية التي يعقدها، مما يمكّن المشاركين من تعلم النظام بشكل مستقل، وهو ما يقلل من تكاليف التدريب. ونُظمت حلقات عمل تدريبية وطنية بشأن استخدام مرصد الإطار ووُضعت قواعد بيانات عن الخسائر الناجمة عن الكوارث في عدة دول جزرية صغيرة نامية في المحيط الهادئ، منها تونغا وجزر سليمان وفيجي. وفي المستقبل، سيواصل المكتب المزيد من التشارك مع الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ من خلال شراكة القدرة على الصمود في منطقة المحيط الهادئ[24]. وفي أفريقيا، يدعم المكتب الجهود التي تبذلها غينيا - بيساو وسان تومي وبرينسيبي للانضمام إلى مجموعات التأمين الخاصة بالمرفق الأفريقي لمواجهة المخاطر والاستفادة منها، ووضع نظام لمواءمة التمويل الوارد من الجهات المانحة مع الأولويات والاحتياجات الوطنية استنادا إلى استعراض الميزانية المراعي للمخاطر.

31 - وفي منطقة البحر الكاريبي، يدعم مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث شبكة الغرف التجارية الكاريبية[25]، وهي شبكة تضم 21 غرفة تجارية وطنية وتتوخى ما يلي: تثقيف أعضاء كل غرفة من الغرف وتعزيز قيمتها عند هؤلاء الأعضاء؛ والحد من المخاطر التي يتعرض لها الأعضاء وبلدانهم من جراء الكوارث؛ وتبادل المعارف وأفضل الممارسات بين الغرف المنضوية في الشبكة؛ وتعزيز النقل وتيسير التجارة والترويج لها. ويتعاون المكتب أيضا مع مبادرة"ARISE"[26]، وهي مبادرة للقطاع الخاص تروم الحد من المخاطر بتحسين عملية اتخاذ القرارات التي تسترشد بالمخاطر المتصلة بالتأهب والتصدي والتعافي، في أعقاب وقوع كارثة، بما يشمل اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة بشأن المخاطر من أجل مستقبل مستدام. ومن شأن الجمع بين الأصول الفكرية والتنفيذية والأصول الرأسمالية المتاحة بشكل مشترك في القطاعين العام والخاص أن يدعم إحراز تقدم كبير نحو إيجاد مجتمعات محلية قادرة على الصمود. وقد أُنشئت شبكات على المستوى القطري، تابعة لمبادرة "ARISE"، في دومينيكا وبربادوس والجمهورية الدومينيكية وهايتي وسانت لوسيا وجزر فيرجن البريطانية وترينيداد وتوباغو، وذلك بدعم من المكتب. ويتعاون المكتب أيضا تعاونا وثيقا مع الوكالة الكاريبية لإدارة طوارئ الكوارث[27] على كفالة تنسيق الإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ إطار سينداي ورصده من خلال نظام الرصد الخاص بالوكالة.

32 - أما برنامج الأمم المتحدة للبيئة فلا يتوافر على برنامج فرعي محدد للدول الجزرية الصغيرة النامية، غير أن قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 4/2 يُعتبَر الوثيقة الأساسية لتنفيذ مسار ساموا. وقد أدرج البرنامج

(24) انظر: www.resilientpacific.org/pacific-resilience-partnership/.

(25) انظر: www.linkedin.com/company/caricham/.

(26) انظر: https://eird.org/americas/news/the-caribbean-strengthens-its-business-resilience-and-drr-initiatives.html#.XxC3FChKjIU.

(27) انظر: www.cdema.org/.

الأنشطة ذات الأولوية لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية في برامجه الفرعية السبعة. وتُقدَّم الموارد المالية لتنفيذ تلك الأنشطة في إطار كل برنامج فرعي.

33 - وقد وُسّع نطاق برنامج الزعانف الخُضر التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة[28] ليشمل المزيد من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتنفذ حكومات أنتيغوا وبربودا والجمهورية الدومينيكية وملديف وبالاو وسنغافورة أنشطة برنامج "الزعانف الخُضر" من أجل استدامة السياحة المتصلة بالغوص. وقد بدأ استخدام هذا البرنامج في البداية في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرامج البحار الإقليمية كجزء من الجهود الرامية إلى زيادة الوعي العام وممارسات الإدارة لدعم حفظ الشعاب المرجانية والحد من الممارسات السياحية غير المستدامة. وهو الآن المعيار العالمي الوحيد لإصدار الشهادات للسياحة المتصلة بالغوص. وتمشيا مع قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 413، نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة والشبكة العالمية لرصد الشعاب المرجانية سلسلة من حلقات العمل الإقليمية، بما في ذلك في جميع مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك لجمع المعلومات والبيانات لإعداد التقارير الإقليمية التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن الشعاب المرجانية وتقريره الموجز العالمي.

34 - ويسترشد تنفيذ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لمسار ساموا بخطة عملها المعنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية (2016-2021)[29]. وقد وضعت الخطة لمعالجة المسائل المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية في المجالات المتصلة بولاية المنظمة، وهي متسقة تماما مع مسار ساموا واتفاق باريس وخطة عام 2030 وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث. وتشمل أهدافها مجالات العمل التالية: (أ) تعزيز قدرات الجزر على تحقيق التنمية المستدامة من خلال التعليم وتعزيز القدرات البشرية والقدرات المؤسسية؛ (ب) تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على الصمود واستدامة التفاعلات البشرية مع النظم الإيكولوجية ونظم المياه العذبة والمحيطات؛ (ج) دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارتها للتحولات الاجتماعية وتعزيز الإدماج الاجتماعي والعدالة الاجتماعية؛ (د) صون التراث الثقافي المادي وغير المادي وتعزيز تسخير الثقافة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزر؛ (هـ) زيادة الترابط وإدارة المعلومات وتقاسم المعارف.

35 - ويُنجَز الدعم الذي تقدمه اليونسكو للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال الميزانية البرنامجية العادية والبرامج الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية[30]. وتتلقى الدول الجزرية الصغيرة النامية الدعم أيضا من خلال برنامج المشاركة والمساعدة الطارئة الخاصين باليونسكو. وبالنسبة لعام 2019، أفادت اليونسكو بأنها استثمرت 368 316 3 دولارا لتنفيذ المجالات ذات الأولوية في مسار ساموا، من مخصصات إجمالية في الميزانية قدرها 505 684 7 دولارات.

36 - ويقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان دعمه للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال مكاتبه الإقليمية ودون الإقليمية. وتشمل المجالات ذات الأولوية البيانات السكانية، والصحة، بما في ذلك الصحة الإنجابية، وتمكين الشباب والنساء والفتيات، والمساواة بين الجنسين، والاستجابة الإنسانية. ويشمل البرنامج

(28) انظر: www.greenfins.net/.

(29) انظر: www.unesco.org/new/en/natural-sciences/priority-areas/sids/sids-action-plan-2016-2021/.

(30) بدعم مالي من الجهات المانحة، بما في ذلك الصناديق الاستئمانية اليابانية، والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، والصناديق الاستئمانية لبرامج الأمم المتحدة المشتركة.

دون الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ (2018–2022) 14 بلدا. ويعالج البرنامج دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي (2017–2021) الاحتياجات الإنمائية لـ 21 بلدا.

37 - وقد مكّن التعاون مع الكيانات الإقليمية، مثل الجماعة الكاريبية وجماعة المحيط الهادئ وغيرهما من الشركاء الإنمائيين الدوليين، صندوق الأمم المتحدة للسكان من دعم المكاتب الإحصائية للدول الجزرية الصغيرة النامية في توليد بيانات عالية الجودة لتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف العالمية والوطنية على السواء، ومن تقديم الإرشاد لصياغة سياسات وبرامج فعالة قائمة على الأدلة لتحسين حياة الناس. وتشمل الإجراءات والمنجزات الرئيسية بدء الدراسة الاستقصائية لمؤشرات التنمية الاجتماعية في كيريباس ودعم استخدام النتائج التي تم التوصل إليها في وضع السياسات والبرامج المتصلة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأهداف التنمية المستدامة، ومسار ساموا. ويعمل الصندوق أيضا على وضع اللمسات الأخيرة على الدراسات الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات في ساموا وتونغا وتوفالو. وأدت حلقات العمل المعنية بالإسكان والسكان إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب بين المكتبين الإحصائيين الوطنيين في بليز وهايتي. ووُقعت مذكرة تفاهم بين الصندوق والوكالة الكاريبية لإدارة حالات طوارئ الكوارث لدعم التأهب للكوارث والتصدي لها والتعافي منها على الصعيدين الوطني والإقليمي، نظرا لضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي الشديد إزاء تغير المناخ.

38 - وأفاد صندوق الأمم المتحدة للسكان بأن مخصصاته في الميزانية لدعم تنفيذ المجالات ذات الأولوية في مسار ساموا في عام 2019 كانت على النحو التالي: بالنسبة للبرنامج دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي: (أ) النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع والمنصف، 228 75 دولارا؛ (ب) الحد من مخاطر الكوارث، 136 626 دولارا؛ موجز البرنامج دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ: (ج) الصحة والأمراض غير المعدية، 732 104 2 دولارا؛ (د) المساواة بين الجنسين، 879 364 دولارا؛ (هـ) وسائل التنفيذ، 216 643 دولارا.

39 - وتشكل استراتيجية الدول الجزرية الصغيرة النامية الخاصة بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) للفترة 2019–2025[31] إطارا توجيهيا لتدخلات المنظمة القائمة على النتائج والتعاون مع الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تحقيق الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة. ومن بين الدول الجزرية الصغيرة النامية الأعضاء في الأمم المتحدة، وعددها 38 دولة عضوا، هناك 34 دولة عضوا في اليونيدو. وفي عام 2019، انضمت إليها أنتيغوا وبربودا وولايات ميكرونيزيا الموحدة. ويظهر عدد مشاريع اليونيدو في الدول الجزرية الصغيرة النامية مسارا متناميا. وتقوم اليونيدو حاليا بتنفيذ 42 مشروعا للتعاون التقني على الصعيدين القطري والإقليمي في 16 من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتبلغ مخصصات ميزانيتها الإجمالية للدول الجزرية الصغيرة النامية 692 374 45 دولارا، كما بلغ مجموع النفقات لعام 2019 ما قدره 209 603 4 دولارات. وتركز أعمال اليونيدو على أربعة مجالات ذات أولوية في تنفيذ مسار ساموا، وهي: (أ) النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع والمنصف؛ (ب) تغير المناخ؛ (ج) الطاقة المستدامة؛ (د) وسائل التنفيذ.

(31) انظر: www.unido.org/sites/default/files/files/2020-04/GC.18_CRP.05_UNIDO_s_Small_Island_Developing_States_Strategy_2019%E2%80%932025.pdf.

40 - تُسفر مشاريع اليونيدو، التي صُممت باعتبارها تدخلات متعددة التخصصات، عن آثار غير مباشرة إيجابية على مجالات أخرى ذات أولوية في مسار ساموا. فعلى سبيل المثال، يتصل العديد من المشاريع المتعلقة بتغير المناخ بخفض الملوثات العضوية الثابتة والهيدرو كلورو فلورو كربون والزئبق، مما يؤثر تأثيرا واضحا على "إدارة المواد الكيميائية والنفايات". وتنفذ اليونيدو حاليا 10 مشاريع، بميزانية إجمالية قدرها 552 551 9 دولارا، تتعلق بالنمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع والمنصف. ومن الجهات المانحة لهذه المشاريع الاتحاد الروسي وإيطاليا وجمهورية كوريا والصين ومؤسسات التمويل المتعددة الأطراف مثل بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون ومرفق البيئة العالمية. وهناك 12 مشروعا جاريا فيما يتعلق بتغير المناخ، رُصد لها في الميزانية مبلغ قدره 565 204 11 دولارا، ويمول معظمَه بروتوكولُ مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون ومرفق البيئة العالمية. وهناك 14 مشروعا جاريا فيما يتعلق بالطاقة المستدامة، رُصد لها في الميزانية مبلغ قدره 683 507 22 دولارا، ويمول معظمَه مرفقُ البيئة العالمية والاتحاد الأوروبي وبلدان أوروبية بصفة فردية، ولا سيما إسبانيا والنرويج والنمسا. وأخيرا، وضعت اليونيدو، في إطار وسائل التنفيذ، ستة مشاريع، بميزانية إجمالية قدرها 692 374 45 دولارا، تهدف الغالبية العظمى منها إلى دعم حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال وضع السياسات، والشراكات، والرصد والتقييم.

41 - أما مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بوصفه منظمة قائمة على الطلب، فليس لديه استراتيجية محددة للدول الجزرية الصغيرة النامية. والمكتب ممول ذاتيا ويعمل بالاشتراك مع الشركاء أو بالنيابة عنهم لتنفيذ المشاريع، على أساس احتياجاتهم وأولوياتهم، وبالتالي لا يحدد أهدافا وغايات برنامجية لأنشطته. ومع ذلك، وبغية تعزيز التنسيق وتحسين الاتساق في ما ينجزه في الدول الجزرية الصغيرة النامية، كلف المكتب في عام 2018 مكتب اتصاله في نيويورك بالعمل كبنك للمعلومات بشأن المسائل المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وتتمثل ولاية مكتب الاتصال في جمع البيانات عن المشاريع الجارية للمكتب في الدول الجزرية الصغيرة النامية، والاتصال بالممثلين الدائمين لتلك الدول في نيويورك، وتحديد الاحتياجات والفرص لتحسين الدعم المقدم من المكتب لهذه المجموعة من البلدان.

جيم - أحدث المعلومات الواردة من المنظمات الحكومية الدولية

42 - مرفق البيئة العالمية[32] ليس لديه استراتيجية مؤسسية معنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية. ولكن، نظرا لكون العديد من هذه الدول تتسم ببيئات هشة وتتأثر بشكل فريد بالتغير العالمي، فإنها كثيرا ما تحظى باعتبار خاص في استراتيجيات مجالات التركيز الخاصة بالمرفق. وقد ظل المرفق طوال أكثر من 25 عاما يدعم مشاريع في مجالات بالغة الأهمية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل حفظ التنوع البيولوجي، والقدرة على التكيف مع تغير المناخ وغيره من الصدمات، وزيادة إمكانية الحصول على الطاقة من خلال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، ووقف تدهور الأراضي وعكس اتجاهه، والتعاون في مجال المياه الدولية، وتحسين إدارة المواد الكيميائية. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر 2018، كان المرفق قد قدّم أكثر من

(32) انظر: www.thegef.org/.

578 مليون دولار من التمويل المخصص للبلدان في جميع مجالات التركيز[33]. وقد زاد المرفق ذلك المبلغ، عدة مرات، في شكل موارد إضافية لتمويل التنمية المستدامة.

43 - وتدار شبكة الموارد وتبادل المعلومات في مجال المياه الدولية (IW:LEARN)[34] بوصفها سلسلة من المشاريع التي يمولها مرفق البيئة العالمية وينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ويُعهد بإنجازها حاليا إلى اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التابعة لليونسكو، وتهدف الشبكة إلى تعزيز الإدارة العابرة للحدود للمياه العذبة والموارد البحرية في جميع أنحاء العالم عن طريق جمع وتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة والحلول المبتكرة للمشاكل المشتركة في المياه الدولية المشمولة بتمويل المرفق. وهي تيسر تفاعل مجموعة نشطة جدا تتألف من مديري مشاريع المياه الدولية المشمولة بتمويل المرفق، والمسؤولين القطريين، والوكالات المنفذة، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والمنظمات الحكومية الدولية، والشركاء من القطاع الخاص. وقد خصصت أحدث مرحلة من مشاريع الشبكة، وهي المرحلة الخامسة(IW: LEARN 5)، تمويلا لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية مباشرة من خلال توأمة المشاريع، وتوفير مورد للمعارف الإلكترونية بشأن المياه الدولية، وتنظيم دورات تدريبية وحلقات عمل محددة الأهداف. وتروم الشبكة من هذا الدعم المباشر المقدم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية تحسين تعزيز العلاقات مع مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية، بالتعاون الوثيق مع وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

44 - وفي الفترة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر 2019، وافق مجلس مرفق البيئة العالمية على تمويل جديد بقيمة 205 ملايين دولار في مجالات الأولوية في مسار ساموا على النحو التالي: (أ) الطاقة المستدامة، 1,4 مليون دولار؛ (ب) الحد من مخاطر الكوارث، 29 مليون دولار؛ (ج) المحيطات والبحار، 17 مليون دولار؛ (د) الأمن الغذائي والتغذية، 19,9 مليون دولار؛ (هـ) النقل المستدام، 12,3 مليون دولار؛ (و) إدارة المواد الكيميائية والنفايات، 71,9 مليون دولار؛ (ز) التنوع البيولوجي، 30,4 مليون دولار؛ (ح) رصد موارد مالية "تحفيزية" قدرها 7,5 ملايين دولار للبرمجة المتكاملة؛ (ط) تخصيص مبلغ 15,63 مليون دولار للأنشطة التمكينية للوفاء بالالتزامات الناشئة عن الاتفاقيات[35].

45 - وتتيح استراتيجية المحيط الهادئ للمنظمة الدولية للهجرة للفترة 2017-2020[36] إطارا للتصدي لتحديات الهجرة في منطقة المحيط الهادئ وتوجيه استجابات المنظمة لاحتياجات المهاجرين والمجتمعات المحلية المتضررة من الهجرة والحكومات في تلك المنطقة. وتتواءم الاستراتيجية مع الإطار العالمي لحوكمة الهجرة الخاص بالمنظمة الدولية للهجرة وتسترشد به[37]. وتدمج استراتيجية المنظمة الدولية للهجرة في منطقة

(33) انظر: مرفق البيئة العالمية، "Small island developing States and the Global Environment Facility: building lasting partnerships"، متاح على الرابط التالي: www.thegef.org/sites/default/files/publications/GEF%20and%20SIDS%20October%202018_r2.pdf.

(34) https://iwlearn.net.

(35) للأنشطة التمكينية (البلاغات الوطنية، والتقارير عن المستجدات التي تصدر كل سنتين، وتقييمات الاحتياجات التكنولوجية) ومبادرة بناء القدرات من أجل الشفافية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في عام 2019.

(36) انظر: https://publications.iom.int/system/files/pdf/iom_pacific_strategy.pdf.

(37) انظر: https://gfmd.org/pfp/ppd/5694.

المحيط الهادئ مسار ساموا بإدراج قابلية التضرر التي تتفرد بها الدول الجزرية الصغيرة النامية في سياق تغير المناخ، وتركز على بناء القدرة على الصمود وإقامة الشراكات سعيا لتحقيق التنمية المستدامة. والأولويات الاستراتيجية الثلاث للمنظمة الدولية للهجرة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ هي: (أ) المهاجرون والمجتمعات المحلية في منطقة المحيط الهادئ يستفيدون من الهجرة بوصفها استراتيجية للتنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ؛ (ب) حماية النازحين والمجتمعات المحلية المتضررة في منطقة المحيط الهادئ من آثار الكوارث الطبيعية وتغير المناخ والتكيف معها، (ج) تمتيع المهاجرين في المحيط الهادئ بالحماية من انتهاكات حقوق الإنسان، وتمكينهم من الهجرة بطريقة آمنة ومنظمة تحفظ كرامتهم.

46 - وفي منطقة البحر الكاريبي، تنسق المنظمة الدولية للهجرة مع المنظمات الإقليمية والدولية إعداد وتنفيذ خطة عمل كاريبية بشأن التنقل البشري[38]، تتناول سبلا مختلفة لمعالجة الصلة بين الهجرة والبيئة وتغير المناخ تمشيا مع توصيات فرقة العمل المعنية بالنزوح في إطار آلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ. وتتشارك المنظمة مع الحكومات المحلية في اتخاذ إجراءات تتعلق بسبل العيش المستدامة في المجتمعات المحلية المستقبلة الضعيفة، وذلك استجابة لازدياد أعداد المهاجرين الفنزويليين. وتتناول هذه الإجراءات الأمن الغذائي من خلال إنشاء مزارع مجتمعية صغيرة؛ وزيادة فرص النمو الاقتصادي داخل المجتمعات المحلية وتعزيز الهياكل المجتمعية ابتغاء الاستدامة. وتواصل المنظمة دعم الحكومات في الاعتراف بالأدوار التي يقوم بها المهاجرون ومجتمعات الشتات في المساهمة في التنمية في بلدان المنشأ. وما فتئت المنظمة تتعاون مع الحكومات لتسخير المهارات المتوافرة داخل مجتمعات الشتات وتحديد الفرص المتاحة لزيادة المشاركة المجدية في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة البحر الكاريبي.

47 - وتدعم المنظمة الدولية للهجرة أيضا وضع سياسات واستحداث منتديات إلكترونية لتيسير التبادل وتعزيز العلاقات مع الحكومات ومجتمعات الشتات. وتعمل المنظمة في غيانا على إتاحة اختبارات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتثقيف والمشورة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية لمنع انتشار الفيروس في صفوف العاملين في قطاعي التعدين وقطع أشجار الغابات في المناطق النائية من البلد. وبالنسبة للفترة 2019-2020، استثمرت المنظمة المبالغ التالية لتنفيذ المجالات ذات الأولوية في مسار ساموا، كما يلي: (أ) النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع والمنصف (منطقة البحر الكاريبي)، 000 200 دولار؛ (ب) تغير المناخ (المحيط الهادئ)، 577 463 دولارا؛ (ج) الحد من مخاطر الكوارث، 105 257 5 دولارات (المحيط الهادئ) و 400,00 3 دولار (منطقة البحر الكاريبي)؛ (د) الأمن الغذائي والتغذية، 327 727 2 دولارا (المحيط الهادئ) و 000 50 دولار (منطقة البحر الكاريبي)؛ (هـ) الصحة والأمراض غير المعدية، 413 87 دولارا (المحيط الهادئ) و 000 875 دولار (منطقة البحر الكاريبي).

48 - وقد أدرجت استراتيجية الوكالة الدولية للطاقة المتجددة المعنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية في مبادرة "المنارات" الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية[39]، وهي إطار عمل لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في التحول من نظام للطاقة يعتمد أساسا على الوقود الأحفوري إلى نظام مرن للطاقة المتجددة، تتولى الوكالة تنسيقه وتيسيره. وتتناول المبادرة جميع عناصر التحول في مجال الطاقة، بما في ذلك أطر السياسات

(38) انظر: https://caribbeanmigration.org/events/regional-consultation-towards-framework-regional-cooperation-human-mobility-context-disasters.

(39) انظر: https://islands.irena.org/.

والأسواق، والخيارات التكنولوجية وبناء القدرات. ويضم هذا المشروع 36 دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية و 27 شريكا في التنمية، بما في ذلك بلدانا متقدمة النمو ومنظمات إقليمية ودولية وشركات خاصة ومعاهد للبحوث ومنظمات غير ربحية.

49 - وقد اختارت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة/مرفق المشاريع التابع لصندوق أبو ظبي للتنمية خمسة مشاريع للطاقة المتجددة في الدول الجزرية الصغيرة النامية لتمويلها[40]، وذلك على النحو التالي:

(أ) أنتيغوا وبربودا، مشروع التحول وبناء القدرة على التكيف في قطاع المياه؛

(ب) كوبا، مشروع مزارع للطاقة الشمسية الفولطاضوئية مع تخزين البطاريات في لا إيسلا دي لا خوبنتود؛

(ج) ملديف، مشروع تحويل النفايات إلى طاقة في مدينة أدو؛

(د) سانت لوسيا، مشروع تروماسي للطاقة الشمسية وتخزين البطاريات؛

(هـ) سانت فنسنت وجزر غرينادين، مشروع التحول إلى استخدام الطاقة المتجددة لفائدة سكان بيكوي.

ثالثا - معلومات مستكملة عن الإجراءات المطلوبة في قرارات الجمعية العامة

50 - طلبت الجمعية العامة، من خلال قرارات متتالية[41]، أن تتخذ الأمانة العامة إجراءات إضافية محددة. ويتضمن هذا الفرع معلومات مستكملة موجزة عن حالة تنفيذ ثلاثة من هذه الطلبات.

ألف - إطار الشراكة للدول الجزرية الصغيرة النامية

51 - في عام 2015، بعد وضع إطار الشراكة للدول الجزرية الصغيرة النامية[42]، طلبت الجمعية العامة إلى الأمانة العامة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية دعم اللجنة التوجيهية المعنية بالشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية في متابعة الشراكات القائمة وتعزيزها والدعوة إلى إطلاق شراكات جديدة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي كانون الثاني/يناير 2020، عيّن رئيس الجمعية العامة الممثل الدائم لأنتيغوا وبربودا لدى الأمم المتحدة، والتون ألفونسو وبسون، والممثلة الدائمة لمالطة لدى الأمم المتحدة، فانيسا فرايزر، رئيسين مشاركين للجنة التوجيهية للفترة 2020-2021، خلفا للممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن نيسن، والممثلة الدائمة لبليز لدى الأمم المتحدة، لويس يونغ. واعتمدت اللجنة

(40) انظر: www.irena.org/ADFD/Selected-Projects.

(41) انظر A/70/472/Add.2، الفقرة 11، الفقرات الفرعية (أ) إلى (ج).

(42) المرجع نفسه، الفقرة 11.

التوجيهية منذ ذلك الحين برنامج عملها لعام 2020[43] ونظمت الحوار السنوي السادس للشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين في الدول الجزرية الصغيرة النامية[44].

باء - تقييم الاحتياجات

52 - في عام 2018[45]، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل، بحلول عام 2020، ضمن الموارد المتاحة، تخصيص الموارد الكافية للاستجابة للولايات الموسعة دعما لخطة التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن يدرج في تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين معلومات عما تم القيام به لتلبية الاحتياجات الناجمة عن توسيع نطاق الولايات المسندة إلى وحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية في الأمانة العامة.

53 - وواصلت وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية، التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والبرنامج الفرعي للدول الجزرية الصغيرة النامية، التابع لمكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، الاستفادةَ من مواطن قوتهما التكاملية وتحسين التنسيق والتعاون فيما بينهما، بوسائل منها عقد اجتماعات منتظمة على جميع المستويات، والتخطيط للأنشطة وتنفيذها على نحو مشترك، وتحسين الاتصال والتشاور مع الدول الأعضاء. واستفادت الوحدتان أيضا من نقاط القوة لدى الشركاء الرئيسيين الآخرين في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية وعملية استعراض المكاتب المتعددة الأقطار، وذلك لتعزيز تنفيذ الولايات العالمية المتعلقة بأولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وتطبيقها على المستويين الإقليمي والوطني.

54 - وقد اتخذت خطوات هامة لسد الفجوات في الموارد في الوحدتين التابعتين للأمانة العامة. وقد حُدد البرنامج الفرعي للدول الجزرية الصغيرة النامية، التابع لمكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، باعتباره من أولويات ميزانية الأمين العام الثلاث لعام 2021. ومن ثم، فإن الموارد المقترحة للميزانية البرنامجية لعام 2021 تستلزم تمويلا للبرنامج الفرعي يتعلق بالموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف على السواء. وقد تمت تلبية الاحتياجات من الموارد لوحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بإنشاء وظيفة إضافية يدعمها برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني خلال السنتين المقبلتين. وحاليا، تستفيد الوحدتان من الدعم الذي تقدمه حكومة أيرلندا للموارد الاستشارية، في أوانه، وهو ما تشتد الحاجة إليه.

جيم - الاستعراض الرفيع المستوى

55 - متابعة للاستعراض الرفيع المستوى لمسار ساموا[46]، تقوم وحدتا الدول الجزرية الصغيرة النامية بالأمانة العامة، بالتشاور مع الدول الأعضاء وجميع كيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين، بتنسيق تنفيذ الطلبات الواردة في الفقرتين 10 و 20 من القرار 217/74.

(43) انظر: https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/25860Final__Approved_2020_Work_Programme.pdf.

(44) انظر: https://sustainabledevelopment.un.org/index.php?page=view&type=13&nr=3305&menu=1634.

(45) انظر قرار الجمعية العامة 228/73، الفقرتان 35 و 36.

(46) انظر قرار الجمعية العامة 3/74.

ويتعلق الطلب الأول بالنظر في بيئة التمويل والدعم فيما يتصل بالكوارث بهدف إمكانية استحداث منتج طوعي ومحدد الهدف يتمثل إما في صندوق أو آلية أو أداة مالية لحالات الكوارث، يُنسَّق مع الآليات القائمة ويكون مكمّلا لها، لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة مخاطر الكوارث وإعادة البناء بشكل أفضل بعد الكوارث. أما الطلب الثاني فيتعلق بتحديد مجالات أولوية مسار ساموا التي لا تشملها أهداف التنمية المستدامة أو إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث وباحتمال وضع أهداف ومؤشرات لتلك المجالات ذات الأولوية (في حال تحديدها).

56 - وبالنسبة لكلا الطلبين، وبالنظر إلى الموارد المتاحة، سينطوي التنفيذ على نهج من مرحلتين. وستقدم الأمانة العامة بانتظام معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في المرحلة الأولى إلى جميع أصحاب المصلحة، كما ستقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين.

رابعا - جائحة كوفيد-19 والدول الجزرية الصغيرة النامية

57 - إن كوفيد-19، وهو جائحة عالمية متفشية لا يُستثنى منها أي بلد أو منطقة ويتوقع أن تُسفر عن أسوأ ركود منذ الكساد الكبير، قد أغرق العالم في أزمة صحية واقتصادية حادة، لم يُشهد لحدتها مثيل منذ ما يناهز قرنا من الزمان. وقد كشفت الجائحة عن أوجه الضعف وعدم المساواة التي تعاني منها البلدان، منفردة وفي علاقة بعضها ببعض، وفاقمت أوجه الضعف تلك. وقد أكدت من جديد أن النظم التي نعتمد عليها، في الغذاء وفي التجارة والصحة والمناخ، في جملة أمور، لا تتسم بالترابط المتزايد فحسب، بل تتسم بهشاشة مطردة أيضا. ويتضمن هذا الفرع مناقشة بشأن جائحة كوفيد-19 والدول الجزرية الصغيرة النامية.

الصحة

58 - قبل انتشار جائحة كوفيد-19، كانت الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه أصلا تحديات فريدة في الوقاية من الأمراض المعدية وكشفها والتصدي لها. وتفتقر تلك الدول عموما إلى البنى التحتية للرعاية الصحية وتكنولوجياتها، وهي محدودة من حيث قدراتها المتعلقة بالقوى العاملة في المجال الصحي، كما أن إنفاقها على الصحة العامة، كنسبة مئوية من الإنفاق الحكومي الإجمالي، منخفض عادة. والبلدان الجزرية الصغيرة النامية لديها قدرات صحية أقل نسبيا، حيث يبلغ متوسط مؤشر التصنيف 28,9 نقطة على 100 نقطة، وهو ما يقل بكثير عن المتوسط العالمي البالغ 40,2[47]. وارتفاع معدل انتشار الحالات الصحية السابقة على العدوى بفيروس كوفيد-19، مثل داء السكري والأمراض القلبية الوعائية والسمنة، يجعل السكان في هذه الدول عرضة بشكل خاص للإصابة بالفيروس. ولا تملك معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية اختبارات لكوفيد-19 أو مرافق أو نظم رعاية صحية متقدمة لرعاية المصابين بأمراض حادة، ولا سيما أولئك الذين يحتاجون إلى أجهزة التنفس الاصطناعي. ومع ذلك، فإن الأثر الصحي للجائحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية يتسم بالمغايرة، إذ يتراوح بين تفشي الفيروس الشديد نسبيا، إلى وجود بؤر تفشّ صغيرة متحكَّم فيها، إلى الخلو من العدوى بالفيروس. وينبغي الإشادة بالإجراءات السريعة التي اتخذها العديد من حكومات الدول الجزرية الصغيرة في مجال الحد من التنقل عبر الحدود وفرض تدابير صارمة للتباعد الجسدي، حيث أسفرت، بالنسبة لبعض تلك الدول، عن نتائج إيجابية في احتواء انتشار الفيروس. وحتى 17 تموز/يوليه 2020، بلغ مجموع حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19 والوفيات الناجمة عنها في الدول الجزرية الصغيرة النامية ما يلي:

(47) انظر: www.ghsindex.org/data-stories/small-island-nations-need-special-support-and-resources/.

البلد	*عدد الإصابات*	*عدد الوفيات*
منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي		
البحرين	34 078	111
كابو فيردي	1 780	19
جزر القمر	321	7
غينيا – بيساو	1 902	26
ملديف	2 801	14
موريشيوس	343	10
سان تومي وبرينسيبي	416	12
سيشيل	100	0
سنغافورة	46 630	27
منطقة البحر الكاريبي		
أنتيغوا وبربودا	74	3
جزر البهاما	113	11
بربادوس	103	7
بليز	37	2
كوبا	2 432	87
دومينيكا	18	0
الجمهورية الدومينيكية	46 305	910
غرينادا	23	0
غيانا	300	17
هايتي	6 727	141
جامايكا	759	10
سانت كيتس ونيفس	17	0
سانت لوسيا	22	0
سانت فنسنت وجزر غرينادين	35	0
سورينام	780	18
ترينيداد وتوباغو	133	8
منطقة المحيط الهادي		
ولايات ميكرونيزيا الموحدة	0	0
فيجي	26	0
كيريباس	0	0
جزر مارشال	0	0
ناورو	0	0
بالاو	0	0
بابوا غينيا الجديدة	11	0

البلد	*عدد الإصابات*	*عدد الوفيات*
ساموا	0	0
جزر سليمان	0	0
تيمور – ليشتي	24	0
تونغا	0	0
توفالو	0	0
فانواتو	0	0

المصدر: تقرير منظمة الصحة العالمية عن الحالة، رقم 177، 15 تموز/يوليه 2020.

السياحة

59 - انخفض عدد الوافدين الدوليين بنسبة 97 في المائة في نيسان/أبريل 2020، مما يعكس القيود المفروضة على السفر في 100 في المائة من جميع الوجهات في جميع أنحاء العالم. ويمثل ذلك فقدان 180 مليون وافد دولي مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019، مما يعني خسارة 195 مليار دولار من عائدات السياحة الدولية (إيرادات التصدير)[48]. وتمثل السياحة ما يناهز متوسطه 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمعظم الدول الجزرية الصغيرة النامية. وهذه الحصة تزيد على 50 في المائة بالنسبة لغرينادا وملديف وسانت كيتس ونيفيس وسيشيل[49]. والسياحة هي أيضا من مصادر العمالة الرئيسية في الدول الجزرية الصغيرة النامية التي لها آثار مضاعفة مباشرة وغير مباشرة من خلال عدة أنشطة منها أنشطة الفنادق والمنتجعات والمطاعم والنقل والبيع بالتجزئة والزراعة. ومن المرجح أن المرأة تنشئ أعمالا تجارية في مجال السياحة أكثر مما تنشئه في غيرها من قطاعات الاقتصاد[50]. ويقدر المجلس العالمي للسفر والسياحة أن المساهمة النسبية للسفر والسياحة، كنسبة مئوية من مجموع العمالة، تبلغ 90,7 في المائة في أنتيغوا وبربودا، و 78,1 في المائة في سانت لوسيا، و 59,6 في المائة في ملديف[51]. ويقدَّر أن عائدات السياحة تمثل ما بين 20 و 30 في المائة من النشاط الاقتصادي في ساموا وتونغا، وهي مصدر رئيسي للعمالة والعملات الأجنبية في بلدان مثل فيجي وبالاو[52]. وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية، تواجه شركات الطيران الوطنية والإقليمية، التي تشكل المسلك السياحي الأساسي إلى هذه الجزر النائية، أيضا أضرارا كبيرة من جراء الفقدان الطويل الأجل للإيرادات. وقد يعني فقدان الإيرادات، وتقلص عدد العمليات، والقيود المفروضة على السفر على الصعيد العالمي، تراجع السياحة حتى بعد انتهاء الجائحة.

(48) انظر: مقياس السياحة الخاص بمنظمة السياحة العالمية – تحديث حزيران/يونيه 2020، على الرابط التالي: www.unwto.org/market-intelligence.

(49) انظر: https://unctad.org/en/pages/newsdetails.aspx?OriginalVersionID=2341.

(50) انظر: https://unctad.org/en/pages/newsdetails.aspx?OriginalVersionID=2370.

(51) انظر: World Travel and Tourism Council, “Global economic impact and trends 2020” (May 2020).

(52) انظر: www.imf.org/en/News/Articles/2020/05/27/na-05272020-pacific-islands-threatened-by-covid-19.

التحويلات المالية

60 - من الناحية التاريخية، تتلقى الدول الجزرية الصغيرة النامية تدفقات من التحويلات المالية أكبر بكثير من حجم اقتصاداتها مقارنة بأي مجموعة بلدان أخرى. ففي الفترة من عام 2006 إلى عام 2013، مثلت التحويلات المالية ما متوسطه 7,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الجزرية الصغيرة النامية مقابل 5,8 في المائة في جميع البلدان النامية الأخرى. وخلال العقد الماضي، لم يكن من غير المألوف في الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تستأثر التحويلات المالية بأكثر من 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وأن تتلقى 90 في المائة من الأسر المعيشية تحويلات من الخارج[53]. وأُدرجت دولتان جزريتان صغيرتان ناميتان ضمن البلدان الخمسة الأولى التي تلقت أعلى نسبة من التحويلات من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019، وهما: تونغا (37,6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) وهايتي (37,1 في المائة)[54]. وستتعاظم الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 في الدول الجزرية الصغيرة النامية بسبب فقدان التحويلات المالية. ويتوقع البنك الدولي أن تنخفض التحويلات المالية إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بنسبة 19,7 في المائة لتصبح 445 بليون دولار، وهو ما يعني فقدان العديد من الأسر المعيشية الضعيفة مصدرا ماليا أساسيا يؤمن لها شريان حياة[55]. والعمال المهاجرون هم من بين الفئات الأكثر تضررا، حيث يواجهون فقدان فرص العمل وفرض القيود على السفر على نطاق واسع[56]. ومن شأن انخفاض تدفقات التحويلات المالية أن يزيد من حدة الفقر ويقلل من إمكانية حصول الأسر المعيشية على الخدمات الصحية التي تشتد الحاجة إليها.

الأمن الغذائي والسلع الأساسية والتجارة

61 - وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، فإن 50 في المائة من الدول الجزرية الصغيرة النامية تستورد أكثر من 80 في المائة من أغذيتها[57]. وهذا الاعتماد يجعلها عرضة للتضرر من الاختلالات في التجارة الدولية وفي سلاسل الإمداد العالمية. وتتوقع منظمة التجارة العالمية أن تنخفض التجارة العالمية بنسبة تتراوح بين 13 في المائة و 32 في المائة في عام 2020، لأن جائحة كوفيد-19 تعطل الأنشطة الاقتصادية العادية[58]. وتتسبب الجائحة أيضا في انخفاض واسع النطاق في أسعار السلع الأساسية العالمية. ونسبة 57 في المائة من مجموع الدول الجزرية الصغيرة النامية تعتمد على السلع الأساسية، أي أن تلك السلع الأساسية تمثل أكثر من 60 في المائة من مجموع صادراتها من السلع، من حيث القيمة[59].

---

(53) انظر: UNDP & UN-Office of the High Representative for the Least Developed Countries, Landlocked Developing Countries and Small Island Developing States, “Financing for development and small island developing States: a snapshot and ways forward”, discussion paper (June 2015).

(54) انظر: https://migrationdataportal.org/themes/remittances.

(55) انظر: World Bank, “COVID-19 crisis through a migration lens”, Migration and development brief No. (10) 32 (April 2020).

(56) انظر: www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/briefingnote/wcms_744832.pdf

(57) انظر: www.fao.org/3/ca8994en/CA8994EN.pdf.

(58) انظر: www.wto.org/english/news_e/pres20_e/pr855_e.htm.

(59) انظر: https://unctad.org/en/pages/newsdetails.aspx?OriginalVersionID=2086.

والدول الجزرية الصغيرة النامية تختلف في هذا الاعتماد؛ حيث يعتمد بعضها على الزراعة (بليز وملديف)، وبعضها على المعادن والرخامات والفلزات (جامايكا وغيانا)، وبعضها الآخر على الوقود (سانت لوسيا وتيمور – ليشتي)[60]. ويفضي انخفاض إيرادات الصادرات وتدهور أسعار الصرف إلى الحد من قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على خدمة ديونها وزيادة مستويات العجز عن تحمل الديون[61].

المديونية

62 - لا يزال العجز عن تحمل الديون السيادية يشكل تحديا طال أمده بالنسبة للعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وهو ما تفاقم من جراء جائحة كوفيد-19. وبدون اتخاذ إجراءات سياساتية قوية، يمكن أن تتحول الجائحة إلى أزمة ديون طويلة الأمد للعديد من البلدان النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن تؤدي إلى تراجع التنمية المستدامة. وقد عُرض تعليق جزئي لخدمة الديون لـ 76 بلدا ناميا من البلدان المنخفضة الدخل المؤهلة للانضمام إلى المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي، التي تضم جميع أقل البلدان نموا و 13 من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وخفف صندوق النقد الدولي عبء خدمة الديون على 25 بلدا إضافيا من أفقر البلدان[62]. وبالنسبة للبعض، فإن الإجراءات المتخذة حتى الآن لن تكون كافية لتجنب التخلف عن السداد. وفي الموجز السياساتي الذي أصدره الأمين العام بعنوان "المديونية وجائحة كوفيد-19: تصدّ عالمي تضامني"[63]، أوصى الأمين العام باتباع نهج من ثلاثة محاور لمعالجة هذه المسألة، يوجَز على النحو التالي: (أ) الوقف الكامل لخدمة الديون (الثنائية والمتعددة الأطراف والتجارية) لجميع البلدان النامية التي تطلبها؛ (ب) تخفيف إضافي لعبء الديون على البلدان النامية المثقلة بالديون، لتجنب التخلف عن السداد؛ (ج) التقدم في الهيكل المالي الدولي، من خلال آليات أكثر عدلا وفعالية لحل أزمة الديون والاقتراض والإقراض المتسمين بالمسؤولية.

خامسا - خاتمة

63 - بالنظر إلى جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التي ما زالت مستمرة في العالم، وإلى آثارها الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما على الفئات الأكثر ضعفا، فإن تعزيز التعاون الطويل الأمد والدعم المقدم من المجتمع الدولي لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل إحراز تقدم في معالجة أوجه ضعفها ودعم جهودها الجماعية في مجال التنمية المستدامة، مهمان وضروريان الآن، أكثر مما كان عليه الأمر في أي منعطف آخر في تاريخ رحلتنا المتعددة الأطراف المتسمة بترابط بعضنا ببعض.

---

(60) انظر: *State of Commodity Dependence Report 2019* (United Nations publication, Sales No. E.19.II.D.8 and corrigendum).

(61) انظر: DESA policy brief 2020 No. 60، متاح على الرابط التالي: www.un.org/development/desa/dpad/publication/un-desa-policy-brief-60-commodity-exporters-face-mounting-economic-challenges-as-pandemic-spreads/.

(62) انظر: www.un.org/development/desa/dpad/publication/un-desa-policy-brief-72-covid-19-and-sovereign-debt/.

(63) انظر: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/un_policy_brief_on_debt_relief_and_covid_april_2020.pdf.